مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

التمويل الإسلامي كمحرك للتنمية المستدامة
دراسة وصفية تحليلية لانعكاساته على التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي

*ربيعة بن زيـــد ، خيـرة الداوي ، تبـــر زغـــود[1]
[1]كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة(الجزائر)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن العلاقة الوثيقة بين مبادئ التمويل الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، مع تسليط الضوء على التوافق الجوهري بين مقاصد الشريعة والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، وإبراز الاختلافات الدقيقة بينهما؛ كما يناقش البحث الفجوة التمويلية الكبيرة التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تُقدر بتريليونات الدولارات سنويًا، مع إبراز الدور المحتمل للتمويل الإسلامي في سد هذه الفجوة، خاصة في الدول الإسلامية. توصّلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة التي تسلّط الضوء على دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة وتأثيره الإيجابي على التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي؛ يبرز التمويل الإسلامي كأداة مالية متكاملة تتمتع بقدرة كبيرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية التي ترتكز على العدالة الاجتماعية، الاستدامة البيئية، والمشاركة الاقتصادية. أشارت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية الإسلامية (Fintech) قد شهدت نموًا ملحوظًا؛ حيث توقّع وفق تقرير Global Islamic Fintech Report (2020) أن يصل حجم السوق إلى 128 مليار دولار بحلول عام 2005؛ مما يعكس إمكاناتها الكبيرة في توسيع نطاق الشمول المالي، وتحفيز النمو الاقتصادي في الأسواق النامية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، التنمية المستدامة، الصكوك الوقفية، الصكوك الإسلامية الخضراء، التكنولوجيا المالية.

Islamic Finance as a Catalyst for Sustainable Development
An Analytical Study of Its Impacts on Technological Advancement and Economic Growth

Rabia Benzid and khaeira daoui and teber zeghoud
Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, Ouargla University, Algeria

A B S T R A C T:

This research aims to reveal the close relationship between the principles of Islamic finance and the Sustainable Development Goals (SDGs), highlighting the fundamental compatibility between the objectives of Sharia and the global goals for sustainable development, and highlighting the subtle differences between them. The research also discusses the large financing gap facing the achievement of the Sustainable Development Goals, which is estimated at trillions of dollars annually,

* مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني amina.benhaddou@univ-temouchent.edu.dz – المؤتمر العلمي الثاني لتطوير العلوم الإدارية والمالية 22-23 يناير 2025 – جامعة فزان

while highlighting the potential role of Islamic finance in bridging this gap, especially in Islamic countries.
This study reached a set of important results that highlight the role of Islamic finance in achieving sustainable development and its positive impact on technological development and economic growth. Islamic finance stands out as an integrated financial instrument that has a great ability to achieve sustainable development goals through adherence to the principles of Islamic Sharia, which are based on social justice, environmental sustainability, and economic participation. The study indicated that Islamic financial technology (Fintech) has witnessed remarkable growth, as it is expected, according to the Global Islamic Fintech Report (2020), that the market size will reach $128 billion by 2025, which reflects its great potential in expanding the scope of financial inclusion and stimulating economic growth. In developing markets.
Keywords: Islamic finance, sustainable development, Endowment Sukuk, Green Sukuk, Fintech

المقدمة

يُعد التمويل الإسلامي، وفقًا لإطاره النظري والشرعي، أداة تمويلية وأخلاقية شاملة ومسؤولة اجتماعيًا. لذلك، حظي خلال العقود الأخيرة باهتمام متزايد في السوق المالي العالمي؛ حيث يُنظر إليه كنظام مالي أكثر كفاءة وإنتاجية وإنصافًا، وكبديل ملائم للنظام المالي التقليدي. يستند هذا النظام على مقاصد الشريعة التي ترسخ مبدأ المسؤولية الاجتماعية، ويحقق أهداف النظام المالي الإسلامي التي يغلب عليها طابع المصلحة العامة للمجتمع.

إن التوجه العالمي نحو التركيز على أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة، تحقيق العدالة الاقتصادية، والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة. يجعل التمويل الإسلامي، عبر التزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية، إطارًا واعدًا لدعم هذه الأهداف وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة الناتجة عن جائحة كوفيد-19؛ مما يبرز الدور المحتمل للتمويل الإسلامي في تقليصها؛ لكن رغم الدور المتزايد للتمويل الإسلامي على الساحة المالية، إلا أن هناك نقصاً في الدراسات التي تتناول تأثيره على التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي بشكل متكامل. بالإضافة، هناك فجوة معرفية في فهم كيفية مساهمة التمويل الإسلامي في سد الفجوة التمويلية الكبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في الدول الإسلامي؛ لذلك جاء هذا البحث كمحاولة لتحليل التأثيرات المحتملة للتمويل الإسلامي على التنمية المستدامة، مع التركيز على تأثيره على التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي، وفي هذا الخصوص يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للتمويل الإسلامي أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وما هي انعكاسات هذه المساهمة على التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي المستدام؟

حيث سيتم مناقشة هذه الإشكالية وفق النقاط الرئيسية التالية:

العلاقة بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة.

الأدوات المالية الإسلامية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

الانعكاسات على التطور التكنولوجي والاقتصادي

وانطلاقا من افتراض وجود توافق كبير بين مبادئ التمويل الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة، خاصة في دعم الاقتصاد الأخضر وتعزيز التكنولوجيا المالية الإسلامية.

نهدف من خلال هذا البحث إلى استكشاف مدى توافق مبادئ التمويل الإسلامي مع أهداف التنمية المستدامة، مع تفسير دور الأدوات المالية الإسلامية مثل الصكوك الخضراء في تمويل المشاريع المستدامة، إضافة إلى وصف تأثير التمويل الإسلامي على الابتكار في التكنولوجيا المالية والنمو الاقتصادي، باتباع المنهج الوصفي التحليلي.

يكتسي البحث أهميته من كونه يعزز الفهم لكيفية استخدام التمويل الإسلامي كأداة للتنمية المستدامة؛ مما يساهم في سد الفجوة التمويلية للتنمية، ويدعم الابتكار في التكنولوجيا المالية الإسلامية، ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، كما يساعد هذا البحث صناع القرار والممارسين الماليين في تبني ممارسات مالية مبتكرة قائمة على التمويل الإسلامي.

اتفق معظم الباحثين حول إمكانية التمويل الإسلامي على تحقيق التنمية المستدامة، باعتباره أداة مالية قائمة على أسس شرعية، وله خصائص تميزه، منها، توافقه مع المبادئ الاجتماعية والاقتصادية التي تعزز العدالة والشمولية والاستدامة البيئية، واستناده إلى مقاصد الشريعة، التي تؤكد على المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، وسعيه إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية التي تلبي احتياجات المجتمع وتراعي المصلحة العامة؛ مما يجعله نموذجاً مناسباً لدعم أهداف التنمية المستدامة.

ووفقاً للأدبيات النظرية، يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من المبادئ مثل منع الربا والغرر والمضاربة المحرمة، إضافة إلى تشجيع المشاركة في الربح والخسارة؛ مما يعزز استقرار النظام المالي ويدعم تحقيق العدالة الاجتماعية. يرى بعض الباحثين أن هذه المبادئ تجعل التمويل الإسلامي مؤهلاً للعب دور حيوي في دعم التنمية المستدامة من خلال تمويل المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف مثل القضاء على الفقر، وتحسين جودة التعليم والرعاية الصحية وحماية البيئة (Ahmed, 2011)، تشير الأدبيات إلى أن التمويل الإسلامي يمكن أن يسهم في تعزيز الابتكار من خلال أدوات مالية مثل: الصكوك الخضراء وصكوك الاستثمار المستدام، التي تساعد في تمويل المشاريع البيئية، وتقلل من الأثر السلبي على البيئة (Kammer et al., 2015).

أما من الناحية التطبيقية، أظهرت بعض الدراسات نتائج إيجابية تشير إلى أن التمويل الإسلامي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية عبر دعم المشاريع التي تركز على التنمية الاجتماعية والاستدامة. على سبيل المثال، وجد تقرير صادر عن البنك الإسلامي للتنمية أن مبادرات التمويل الإسلامي، مثل: برامج تمويل المشاريع الصحية والتعليمية والزراعية، قد ساعدت في تحسين جودة الحياة في عدة دول نامية (IsDB, 2020) ومع ذلك، أشارت دراسات أخرى إلى تحديات تواجه التمويل الإسلامي في هذا السياق، منها عدم وجود هيكل تنظيمي موحد وإطار قانوني في بعض الدول؛ مما يؤثر سلباً على كفاءة هذا النظام ويحد من قدرته على جذب استثمارات واسعة النطاق لتحقيق التنمية المستدامة (Ali & Hassan, 2019).

من خلال ما تقدم تبرز بعض الفجوات في الدراسات السابقة حول تأثير التمويل الإسلامي على التنمية المستدامة، خاصة في ما يتعلق بالدور التقني لهذا التمويل، إذ لم تتناول معظم الأبحاث الحالية أثر التمويل الإسلامي على الابتكار التكنولوجي بشكل معمق. كما توجد تباينات بين نتائج الأبحاث حول العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي؛ حيث وجدت بعض الدراسات علاقة إيجابية بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، في حين لم تجد دراسات أخرى هذه العلاقة (Yusof et al., 2016)، يعود جزء من هذا التباين إلى اختلاف السياقات الاقتصادية والقانونية بين الدول؛ كما هناك عدد من التحديات التي تؤثر على قدرة التمويل الإسلامي على تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك غياب إطار تنظيمي موحد على المستوى العالمي؛ مما يعيق توحيد المعايير ويحد من انتشار التمويل

الإسلامي عالمياً. كما تفتقر بعض الدول إلى البنية التحتية اللازمة لتطوير الأدوات المالية الإسلامية وتفعيلها بكفاءة؛ مما يؤثر سلباً على استقطاب رؤوس الأموال الضرورية لتمويل أهداف التنمية المستدامة.(Bennett, 2018)

بناءً على هذه المراجعة، يمكن القول أن التمويل الإسلامي يمتلك إمكانيات كبيرة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، لكن هناك حاجة لمزيد من الدراسات التي تستخدم بيانات حديثة، وتراعي الاختلافات بين الدول لتحديد مدى تأثير هذا النظام على التنمية الاقتصادية والتكنولوجية بشكل دقيق.

العلاقة بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة:

أولا: التمويل الاسلامي

تعريف التمويل الاسلامي:

يمكن تعريف التمويل الاسلامي أنه: "تقديم ثروة، عينية او نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديريها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الاحكام الشرعية " (قحف، 2004، صفحة 12)

فالتمويل الإسلامي هو: " أن يقوم شخص طبيعي أو معنوي بتقديم أموال لشخص آخر طبيعي أو معنوي، إما على سبيل التبرع (إعانات ومساعدات مثلا)، أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأسمال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري". (مهدي، 2006، صفحة 07)

كما تم تعريف التمويل الإسلامي أنه" تقديم التمويل العيني أو النقدي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق المعايير والضوابـط الشرعية والفنية لتساهم بـدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية". (زيد الخير، 2011، صفحة 792)

وعليه انطلاق من التعاريف السابقة يمكن أن نعرف التمويل الإسلامي على أنه تقديم ثروة عينية أو نقدية إما على سبيل اللزوم أو التبرع أو التعاون أو الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد معنوي أو مادي تحث عليه أوتبيحه الأحكام الشرعية.

فالتمويل الإسلامي يختلف عن التمويل التقليدي الذي يعتبر على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، دون النظر في الأحكام الشرعية بينما التمويل الإسلامي يستند إلى معايير وقواعد فقهية كقاعدة الغنم بالغرم.

أهمية التمويل الاسلامي:

تتمثل أهمية التمويل الاسلامي في عناصر أهمها: (ساسي إيمان و فرحي ، 2023، صفحة 940)

إن العمل المصرفي الإسلامي بما يوفره من صيغ للتمويل وما يقترحه من مؤسسات لنفس الغرض أكثر قدرة على تعبئة الموارد وتوجهها للأغراض التنموية.

إن النظام المصرفي الإسلامي أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية.

إن أساليب عمل النظام المصرفي الإسلامي كفيلة بتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل القومي.

إن هذا النظام يستطيع أن يساهم بصورة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وفي محاربة التضخم.

خصائص التمويل الإسلامي

تتبع خصائص التمويل الإسلامي من نظرة الإسلام إلى المال، وهي أن المال هو في الأساس مال الله وأن الإنسان ما هو إلا مستخلف على هذا المال في هذه الأرض ويجب عليه أن يسير بهذا المال وفقا لأوامر الله ومقاصده من خلق هذا المال، ووفقا لهذا الأساس سوف نستنبط أهم الخصائص المتعلقة بالتمويل الإسلامي:

استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاء: وتستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به والمتمثلة بقوله عز وجل " وأحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة 279).

وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية التي تهدف لتحقيقها المشروعات؛ فهي تمنع الظلم وتحد من تركز الثروة وتحد من البطالة، وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعاته. (قويدري و سبع، 2018، صفحة 279)

توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي: من أهم الخصائص التي يجب أن تميز التمويل الإسلامي الاستثماري للمشروعات الصغيرة هو توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى إمتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض؛ وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج مما يبين لنا قدرة مصادر التمويل الاستثماري الإسلامية على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته. (قويدري و سبع، 2018، صفحة 279)

العمل والاستثمار في الاوجه الحلال: ومعناه الإلتزام بالعمل والاستثمار الحلال، والابتعاد عن كل ماله صلة بالحرام؛ فلا يجوز –مثلا –تمويل انتاج السلع والخدمات المحرمة كالخمور ولحم الخنزير والملاهي ولعب القمار ... وغيرها، وبدلا من ذلك عليها ولوج نشاطات انتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان المسلم. (سمحان، 1996، صفحة 5)

التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة: إن من خصائص التمويل الإسلامي هي تربية روح الفرد على الأخلاق الفاضلة والصفات الحسنة فهو يربي فيه صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل مما يوفر فرص أكبر لنجاح المشروعات، وبالتالي نجاح عملية التنمية. (فرحان، 2003، صفحة 32)

التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته: إن من أهم خصائص التمويل الإسلامي هي التركيز على تنمية طاقات الفرد والتركيز على حاجاته ومهاراته الريادية والإبداعية؛ بحيث يكون التمويل الإسلامي قاعدة الانطلاق لهذه الطاقات والإبداعات التي يعول عليها في تقدم المجتمع فالتمويل الإسلامي يجب أن يكون أداة للتنمية التي لن تتحقق من غير الاهتمام بالفرد وطاقاته. (فرحان، 2003، صفحة 32)

ثانيا: التنمية المستدامة

تعريف التنمية المستدامة:

صدر أول تعريف صريح للتنمية المستدامة سنة 1987 في تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة (عالمنا المشترك) التابع للأمم المتحدة (WCED)؛ حيث عرفت التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة. (United Nations, 1987, p. 37)

عرف Associates & Holden التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي ترتكز على الحفاظ على الاستدامة البيئية طويلة الأجل، وتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية وتحقيق المساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية. (Holden & al, 2014, p. 131)

وعرفت التنمية المستدامة على انها: " التنمية التي تحترم البيئة، والتي تعتبر ملائمة تكنولوجيا فعالة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا، تهدف إلى الوفاء باحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تحقيق احتياجاتها، فهي تنمية تسمح بالحصول على نفس فرص التنمية لجميع الأجيال الحالية واللاحقة، ويكون هذا بالإدارة الواعية لمصادر

الموارد الطبيعية والقدرات البيئية مع إعادة تأهيل البيئة المتدهورة نتيجة سوء الاستغلال، وكل هذا يجب أن يكون بالمشاركة الشعبية في جميع البرامج التنموية في ظل حكم صالح وراشد". (حلاسة و طرايش ، 2024، صفحة 1022)

وعرفت كذلك على أنها: "التنمية التي تضمن احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية مع التحسين المستمر للجودة الشاملة، وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمعات، وحماية البيئة والتنوع البيولوجي والنظم البيئية والحفاظ عليها، مع الاستخدام الرشيد للموارد المتجددة، وتقليل استنفاذ الموارد غير المتجددة وحمايتها، وتغيير الإنتاج والاستهلاك مع مراعاة القيود البيئية، واستخدام الطاقة المتجددة والتقنيات المبتكرة لتقليل التأثير السلبي على البيئة، وتعزيز التعاون على المستوى المحلي، الدولي والإقليمي، وإنشاء إطار مؤسسي مع شبكة قوية من أصحاب المصلحة المهتمين بتنفيذ التنمية المستدامة. (De Brouwer, 2009, p. 363)

بعد عرض أهم التعاريف المعنية بالتنمية المستدامة يتضح لنا اتصال كل منها بالآخر، وأنها تصب في قالب واحد، الأمر الذي يجعلها محل اتفاق، ويتضح ذلك من خلال المرونة الملموسة في صياغة كل من التعاريف السابقة.

وعليه يمكن صياغة تعريف شامل للتنمية المستدامة بأنها: التفكير بطريقة عقلانية في ما يترتب على الفرد القيام به، من أجل تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاته، وتحقيق الرفاهية، وتطبيقه بما لا يمس المنظومة البيئية بضرر، وفق الموارد الاقتصادية المتاحة، وبما لا يتنافى مع المعطيات الاجتماعية، وفق دالة تصور الدمج العادل بين كل ما سبق في توليفة توافقية تضمن حق الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة المستقبلية.

أهمية التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تتضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة.

وتكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دورا كبيرا في تقليص التبعئة الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة رفع مستوى التعليم تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال ورفع مستوى الدخل الوطني. (بايزيد، 2022، صفحة 278)

ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل الأولويات لابد من رؤية إستراتيجية مدروسة وواضحة لتمكن من إرث للجيل القادم.

أبعاد التنمية المستدامة:

ترتكز خطة التنمية المستدامة على عناصر أساسية وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة؛ إذ تشكل جوهر التغيير المراد تحقيقه، كل عنصر يرتبط ويكمل الآخر بشكل متناسق ووطيد، فازدهار الجانب الاقتصادي يساعد في التخفيف من الظروف القاسية بالمجتمع، وسلامة البيئة متوقف على زيادة الوعي بأهميتها داخل المجتمع، وعليه سنتطرق في هذا الفرع إلي بيان أبعاد التنمية المستدامة على النحو الآتي:

البعد الاقتصادي: تعتبر التنمية المستدامة فرصة للنجاح الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة، وتحقيق المساواة الاقتصادية والتقليل من التبعية الاقتصادية للبلدان الغنية، وتكافؤ الفرص في الحصول على الموارد والمنتجات من خلال تجسيد فلسفات جديدة في التعامل الاقتصادي، بالدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي داخل المجتمع وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، واستحداث آليات جديدة في مستويات الاستهلاك، مع حسن استغلال موارد المجتمعات الفقيرة، وذلك من أجل رفع نسبة الدخل الفردي والدخل القومي، وتحسين المستوى المعيشي. (قدور ، 2023، صفحة 541)

البعد البيئي: أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي دون استتراف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي، ويركز البعد البيئي على حماية النظم البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية، والاستخدام

الأمثل لها على أساس مستديم، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم البيئية من جراء التنمية؛ فيجب مراعاة أن تكون معدلات استهلاك الموارد المتجددة ضمن حدود تجددها الطبيعي من جهة، ومن جهة أخرى، يجب الأخذ في الإعتبار أن معظم نظام بيئي معقد ومترابط؛ لذلك ينبغي تحديد الحد الأقصى للاستغلال الدائم بما يقلل الآثار على النظام البيئي ككل. أما بالنسبة للموارد غير المتجددة فإن استغلالها يقلل من المخزون المتاح للأجيال المقبلة، لكن هذا لا يعني أن هذه الموارد ينبغي إلا تستخدم؛ بل ينبغي التأكيد على إعادة تدويرها والاقتصاد في استخدامها، وضمان عدم نفاذ المورد قبل إيجاد بدائل مقبولة له. (جامع و آخرون، 2022، صفحة 74)

البعد البشري والاجتماعي: إن تحقيق الاستدامة الاجتماعية يعني تحقيق العدالة في توزيع ثروة أفراد المجتمع، وتوفير الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة من المجتمع، وإتاحة المشاركة السياسية، والقضاء على جميع الفوارق بين سكان الأرياف والمدن، بالإضافة إلى تحدي الزيادة الديموغرافية السريعة وغير المتوازنة. ومن الجدير بالإشارة أنه من الضروري المحافظة على التوازن بين البعد البيئي والبشري للتنمية المستدامة. من خلال ضرورة إيجاد توازن بين استنزاف الموارد المتاحة مثل النفط، وحجم السكان ومتطلبات التنمية بدون التأثير على مستوى الأجيال القادمة. (بن حاج و مغراوة ، 2017، صفحة 158)

البعد التكنولوجي: هناك من يرى بأن للتنمية المستدامة بعد مهم جدا وهو البعد التكنولوجي والذي يعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف تكون قريبة قدر المستطاع من انبعاثات الصفر أو العمليات المغلقة، وتقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد وترفع كفاءتها أو تحد من استخدام الوقود الأحفوري غير المتجدد (بترول وفحم)، وتسرع في استحداث موارد الطاقة المتجددة. (بن حاج و مغراوة ، 2017، صفحة 159)

ثالثا: العلاقة بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة:

يتمتع التمويل الإسلامي بتوافق جوهري مع أهداف التنمية المستدامة؛ حيث يقوم على مبادئ أخلاقية تهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة البيئية (Ahmed, 2011)، يُعتبر هذا التوافق عاملاً أساسياً يُمكّن التمويل الإسلامي من دعم تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر وتعزيز التعليم، وتوفير فرص عمل مناسبة، وتحقيق المساواة بين الجنسين (Kammer et al., 2015).

تنطلق مبادئ الشريعة الإسلامية من مقاصد الشريعة التي تسعى لتعزيز رفاهية الإنسان وحماية البيئة؛ مما يجعلها متوافقة بشكل مباشر مع أهداف التنمية المستدامة التي تشمل تحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية (World Bank, 2020). يتيح هذا التوافق للتمويل الإسلامي إمكانية المساهمة بفاعلية في سد فجوة التمويل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية والإسلامية التي تتعرض لمشكلات اقتصادية وهيكلية تمنعها من تحقيق التمويل الكافي للتنمية (Islamic Finance Development Report, 2021)، ومن الأمثلة البارزة على ذلك مبادرات "الخدمات المصرفية القائمة على القيم (VBI) "في ماليزيا، التي تهدف إلى توجيه نماذج عمل المصارف الإسلامية نحو تحقيق أهداف الشريعة؛ مما يتماشى مع التطلعات الدولية للتنمية المستدامة (Securities Commission Malaysia, 2019).

وفي إطار هذه العلاقة تظهر العديد من الدراسات إمكانيات التمويل الإسلامي في دعم أهداف التنمية المستدامة (SDGs)من خلال استخدام أدوات مالية مبتكرة مثل الزكاة والوقف والصكوك الخضراء؛ مما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام؛ على سبيل المثال، توضح دراسة Shah Fahad و (2024) Mehmet Bulut أهمية تبني مبادئ النظام المالي لتحقيق التوازن البيئي والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المستدامة، مشيرين إلى ضرورة

تغيير نموذج الوساطة المالية نحو استدامة أفضل (Fahad & Bulut, 2024)، ومن منظور آخر، يستكشف Tajudeen Olalekan Yusuf وآخرون (2024) توافق مبادئ الشريعة الإسلامية مع أهداف التنمية المستدامة، مؤكداً دور مؤسسات مثل بنك البركة، ووقف المؤسسات في تمكين التنمية المستدامة، وتحقيق الشمول المالي عبر تقديم خدمات لأفراد المجتمعات المهمشة (Yusuf et al., 2024).

بينما تركز دراسة Kurniati Yunus وآخرين (2024) على الاستثمار الإسلامي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة؛ حيث يعزز الاستثمار الشرعي مسؤولية بيئية واجتماعية ضمن أسس العدالة وإدارة الموارد (Yunus et al., 2024)، من جانب آخر، يبرز Abdus Salam Muharam و Damar Osman (2024) كيفية تطبيق تقنية البلوك تشين في التمويل الاجتماعي الإسلامي؛ لتحسين الشفافية، وزيادة الكفاءة في إدارة الزكاة والوقف؛ مما يدعم التنمية المستدامة من خلال توزيع الثروة العادل (Muharam & Osman, 2024)، كما تتناول دراسة Early Ridho Kismawadi (2024) إمكانية دمج التمويل الإسلامي مع مبادرات الثورة الصناعية الخامس (Industry 5.0) لتحقيق التنمية المستدامة، مشددة على أهمية الدور الأخلاقي للتمويل الإسلامي في هذا المجال التقني المتقدم (Kismawadi, 2024).

II- المحور الثاني: الأدوات المالية المساهمة في التنمية المستدامة

تتمثل الأدوات المالية الإسلامية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة آليات تجمع بين مبادئ الشريعة الإسلامية وأهداف التنمية المستدامة؛ مما يعزز دورها في دعم التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية. من بين هذه الأدوات نجد الصكوك الوقفية ، الصكوك الخضراء، الوقف ...وغيرها، التي تقوم بتوفير أطرا تمويلية تراعي الاستدامة البيئية والاجتماعية، إذ تساهم الصكوك الخضراء تمويل مشاريع صديقة للبيئة تدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، بينما يوفر الوقف أداة مستدامة لدعم المشاريع الاجتماعية والتعليمية والصحية؛ بما يعزز من حماية الموارد الطبيعية، وتلبية احتياجات الفئات المحرومة.

لكننا سوف نقتصر في هذا البحث على الأدوات المالية التالية:

أولا- الصكوك الوقفية

يعتبر مصطلح الصكوك الوقفية بمفهومها الحالي مصطلح مستحدث ظهر في العصر الحديث كأداة من أدوات التمويل، وهو مصطلح مركب يتألف من لفظ" الصكوك"، ولفظ" الوقف"، وهذا الأخير تطرقنا إلى مفهومه، ونقوم من خلال ما يأتي بتعريف كل من الصكوك، ثم تعريف الصكوك الوقفية كمصطلح لأداة من أدوات التمويل الإسلامي تصلح كأداة لتمويل نظام الوقف الإسلامي.

1-مفهوم الصكوك الوقفية:

عرفت الصكوك الوقفية على أنها الوثائق المحددة القيمة التي تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدمها للجهة الموقوف عنها، أو من يمثلها، وذلك من أجل تنفيذ مشروع وقفي معين، واستغلاله، وتحقيق الغايات والحاجات الوقفية من ورائه، سواء كانت تلك الحاجات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غير ذلك. (أميرة و شعيب، 2022، صفحة 470)

2- أنواع الصكوك الوقفية :يعتبر الوقف من الأنظمة المرنة القابلة للتطوير والتحديث واحتياجات المجتمع، وبما أن أهدافه تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة كان لزاما تفعيل دوره لخدمة المجتمعات الإسلامية المعاصرة، ويمكننا أن نلمس جانبا من جوانب الوقف ألا وهو التمويل، عن طريق استحداث صكوك وقفية لتمويل المشاريع الخيرية التي يمكن ذكر أهم أنواعها كما يلي: (دوابه، 2007، الصفحات 167-172)

صكوك أهلية :وهى صكوك تصدرها هيئة الأوقاف بناءٍ على رغبة الواقف لصالح أهله وذريته؛ حيث تمثل هذه الصكوك عملاً من أعمال البر الاجتماعية، لأنها تهدف إلى رعاية الأهل والذرية، وأيضاً له أثر في الحفاظ على رأس المال والإبقاء على الأموال المتراكمة في أوعية استثمارية تحافظ على أصولها وتؤكد على عدم إفناءها بالاستهلاك والإتلاف؛ مما يحافظ على ثروات الأمة وأصولها الإنتاجية.

صكوك خيرية :وهي صكوك تصدرها هيئة الأوقاف بناءٍ على رغبة الواقف، وتستخدم حصيلتها في الإنفاق على وجوه الخير، ولا تعود بعائد مادي.

صكوك القرض الحسن: وهى صكوك تصدر من أي جهة كانت، وتستخدم حصيلتها في الإنفاق على وجوه الخير، ولا تعود بعائد مادي، إنما تعود على حامله بأجر عظيم في الحياة الآخرة، وهنا يمكن أن نشير إلى أنه يمكن لوزارة الأوقاف أن تستفيد من حصيلة هذه الصكوك في تمويل مشاريعها الخاصة أو إقراض الشباب العاطل عن العمل؛ لإنشاء مشاريع صغيرة خاصة به، وتكون وزارة الأوقاف هنا هي الضامنة لقيمة هذه الصكوك، كما يمكن للحكومات أن تستفيد من هذه الصكوك في دعم عجز الموازنة العامة خاصة إذا كانت تحتاج إلى سيوله نقدية لتغطية رواتب العاملين في الدولة؛ مثلاً: يتم طرح صكوك قرض حسن للاكتتاب العام لمدة سنه فقط، فيتم الإقبال عليه من الجمهور أو الإيعاز للمصارف العاملة في الدولة من قبل البنك المركزي لشراء هذه الصكوك من خلال استخدام الأموال الموجودة في حساباتها الجارية المودعة لديها كأمانة من قبل المواطنين؛ حيث لا تدفع هذه المصارف عليها أي عائد للمودعين، وذلك من زاوية انتمائها في مساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى نقطة مهمة أن هذا النوع من الصكوك يختلف عن الصكوك الوقفية والاستثمارية الأخرى، لأنها لا تستحق عائدا وتعتبر الزيادة على القرض محرمة، لذلك فإن إجراءات إصدارها وتداولها تختلف عن غيرها من الصكوك الاستثمارية الوقفية.

صكوك استثمارية :هي صكوك تصدرها هيئة الأوقاف؛ وتستخدم حصيلتها للاستثمار بما يعود بالفائض المالي على الوقف لينهض بالمشاريع الخاصة به، وتتمثل صور الصكوك الوقفية الاستثمارية في:

وثائق صناديق الاستثمار: وتصدرها صناديق استثمار القيم المنقولة وغير المنقولة التي تنشئها هيئة الأوقاف مقابل أموال الواقفين، وفقا لنظام المضاربة الشرعية.

صناديق استثمار السلع والمواد الخام :وتستثمر حصيلة وثائقها في السلع والمواد الخام مثل البترول والحديد.

صناديق استثمار الأراضي والعقارات :وتستثمر حصيلة وثائقها في شراء الأراضي واستصلاحها، أو بنائها وتأجيرها.

صناديق استثمار النقل والمواصلات :وتستخدم حصيلة وثائقها في شراء طائرات أو سفن ثم بيعها أو تأجيرها.

3- دور الصكوك الوقفية في التنمية المستدامة:

تساهم الصكوك الوقفية بشكل كبير في التنمية المستدامة وذلك من خلال ما يلي: (ربيعة و بخالد، 2013، الصفحات 226-227)

3-1- دور الصكوك الوقفية في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يبرز هذا الدور من خلال:

صندوق للتقليل من البطالة :يتم ذلك من خلال إنشاء صندوق وقف، يتم من خلاله إصدار صكوك لجمع رأس المال، وتستثمر حصيلة هذا الصندوق وفق أسلوبين هما:

أ – مساعدة الفقراء بمبالغ مالية لإنشاء مشاريع صغيرة، ويتم استرجاع المبالغ المقرضة على أقساط منسبة للمقترض، وهذا من أجل المحافظة على رأس مال الصندوق من التضخم والاستهلاك، والديون المعدومة.

ب – مشاركة البطالين في إقامة مشاريع بنظام المشاركة أو المضاربة الذي يقوم على المشاركة بالتمويل من طرف الصندوق، والعمل من طرف العاطل، والمشاركة في الأرباح التي تتحقق، ويتحمل الصندوق الخسارة إن كانت بدون تقصير من العاطل؛ حيث يتم تحقيق هدف مساعدة العاطل على إنشاء مشروع، وكذا الحفاظ على رأس مال الصندوق وزيادته؛ حيث تحقيق جزء من الربح للصندوق يسهم في إنفاقه على أوجه الخير المختلفة والمحددة في نشرة الاكتتاب.

ويمكن الجمع بين الأسلوبين بالإقراض للعاطلين في أول المشروع، وعندما ينجح ويبدأ في التشغيل المربح تتحول العملية إلى مضاربة وفق ترتيب شرعي وقانوني معين.

صندوق وقفي لرعاية الفقراء: يتم ذلك من خلال طرح صكوك وقفية تستثمر حصيلتها في أحد أوجه الاستثمار المختلفة، مثل :المساهمة في بعض المشروعات الناجحة، أو شراء عقارات أو أراض زراعية وتأجيرها، وقد يكون الصندوق يحتوي على تشكيلة من كل هذه الاستثمارات، مع مراعاة أن يغلب عليها جانب الاستثمار العقاري، مبان أو أراض للتأجير؛ لأن العائد فيها يكون معروفاً محدداً، ومن عائد هذه الاستثمارات يصرف للفقراء.

صندوق للرعاية الاجتماعية: وهذا يوجه إلى مكافحة الفقر، عن طريق توفير بعض الخدمات العامة لمن لا يمكنهم الحصول عليها من الدولة؛ كالتعليم والصحة والمياه النقية والمساجد، ويمكن تطبيق ذلك بأسلوبين هما:

أ – إنشاء صندوق مفتوح يمكن أن يظل الاكتتاب في صكوكه الوقفية مستمراً لقبول أوقاف جديدة، وتستخدم الحصيلة في المساهمة أو الإنشاء الكامل أو التكملة لبعض المدارس والمستشفيات، والصيدليات، وإنشاء مراكز للإغاثة والطوارئ ومراكز لتطوير الأدوية، وإنشاء المكتبات العامة، ومراكز البحث العلمي...الخ.

ب – استثمار حصيلة الاكتتاب في مشروعات مربحة، والإنفاق من عائدها على الإنشاء والإسهام في هذه المرافق.

3-2- دور الصكوك الوقفية في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

مما لا شك فيه أن الدور الاجتماعي الذي تقوم به الصكوك الوقفية يسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، ونلمس ذلك من خلال النقاط التالية:

إن توفير الحاجات الأساسية للفقراء من مأوى وتعليم وصحة يسهم في تطوير قدراتها وزيادة إنتاجيتها؛ مما يحقق زيادة في نوعية وكمية العامل البشري، الذي يعد المحور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية.

إن مساعدة الدولة في توفير الحاجات الأساسية يؤدي بها إلى توجيه الفوائض المالية التي كان مقرر إنفاقها في الجانب الاجتماعي غير الإنتاجي إلى مشاريع استثمارية إنتاجية مدرة للربح.

كما نلمس الدور الاقتصادي لصكوك الوقف فيما يلي:

يسهم الوقف في تنمية الادخار ومحاربة الاكتناز من خلال توظيف الأموال في مشاريع استثمارية خيرية.

يساعد الصكوك الوقفية في إنشاء مشاريع استثمارية يتم من خلالها توظيف عدد كبير من العمال.

تسهم الصكوك الوقفية في تمويل المشاريع الصغيرة واستغلال الثروات المحلية وزيادة الإنتاج وزيادة الدخول ومنه زيادة الادخار والاستثمار.

إتاحة مزيد من السلع والخدمات مما يؤدى إلى مزيد من الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة وزيادة القدرات التصديرية.

المساهمة في إنشاء بعض المشاريع التي عجزت الدولة في إنشائها.

المساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام، من خلال القيم المضافة التي تحققها المشاريع التي تم إنشاءها وتمويلها بصكوك الوقف.

ثانيا– الصكوك الإسلامية الخضراء:

تعتبر الصكوك الخضراء من الأدوات التمويلية للاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة، وذلك من أجل إيجاد الحلول للاختلالات التي تحدث في البيئة.

مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء

يمكن تعريف السندات الخضراء بأنها الأوراق المالية الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية التي توجه نحو الاستثمارات الخضراء، والمشاريع الصديقة للبيئة المسؤولة اجتماعيا في إطار التنمية المستدامة، والصكوك عبارة عن سندات إسلامية خضراء تستخدم فيها العائدات لتمويل مشروع محدد للبنية التحتية المستدامة بيئيا، مثل إنشاء مرافق لتوليد الطاقة المتجددة. (حفاظ و الشريف، 2018، الصفحات 54–55)

2– دور الصكوك الإسلامية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة

إن مواكبة التمويل الإسلامي للتطورات الحاصلة في مختلف المجالات في العالم، والسعي إلى إيجاد الحلول للمشكلات التي تعرقل مسيرة تحقيق التنمية في البلدان، أظهر الصكوك الخضراء كخيار تمويلي ناجع لاستقطاب نسبة كبيرة من المشاريع وصرف الاهتمام إليها؛ حيث تعطي انطباعاً قوياً على مدى قدرتها على توفير البدائل التي يحتاج إليها العالم بأسره لا السوق الإسلامية على وجه الخصوص إمكانية الاستفادة من الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة بالمغرب، إن فكرة الصكوك الخضراء في علاقتها بالتنمية المستدامة تظهر جلياً من خلال الأسس التي تقوم عليها هذا الصيغة التمويلية؛ وفي مقدمتها المحافظة على البيئة، وترشيد الموارد الطبيعية، والتوازن في استخدام الطاقة بعيداً عن الهدر والإسراف، كما تعزز فكرة الطاقة المتجددة، والحد من الانبعاث الحراري، وكل ذلك له دور مهم في محاربة الآثار التي خلفها التلوث البيئي وما زال يخلفها الآن في وقتنا المعاصر. ويمكن أن يشار في هذا السياق إلى أن الصكوك الخضراء تزيد الوعي بالبرامج البيئية، وفتح حوار موسع مع المستثمرين بشن المشروعات التي تقلل من حدة تغير المناخ مع تحفيز الأنشطة الاقتصادية. (حسين و أورامو، 2022، الصفحات 86–87)

حيث تتمثل مجالات استخدام الصكوك الخضراء على سبيل المثال لا على الحصر على النحو التالي: (رحمان، عائشة، و عقبة، 2020، صفحة 396)

– الطاقة المتجددة (بما في ذلك الإنتاج والنقل والأجهزة والمنتجات) .

–كفاءة الطاقة (مثل المباني الجديدة والمتجددة، تخزين الطاقة، التدفئة، الشبكات الذكية، الأجهزة والمنتجات) .

– منع التلوث والسيطرة عليه (بما في ذلك الحد من انبعاث الهواء، ومراقبة غازات الاحتباس الحراري، ومعالجة التربة، والحد من النفايات، وإعادة تدوير النفايات والانبعاث الناتجة عن الطاقة) .

– الإدارة المستدامة بيئيا للموارد الطبيعية الحية واستخدام الأراضي (بما في ذلك الزراعة المستدامة بيئيا، تربية الحيوانات المستدامة بيئيا، مدخلات المزارع الذكية للمناخ مثل حماية المحاصيل البيولوجية أو ا لري بالتنقيط، تربية الأحياء المائية).

–الغابات المستدامة بيئيا (بما في ذلك التشجير، والحفاظ على المناظر الطبيعية أ واستعادتها).

–حفظ التنوع البيولوجي الأرضي والمائي (بما في ذلك حماية البيئات الساحلية والبحرية ومستجمعات المياه) .

ثالثا– الوقف الإسلامي:

يعتبر الوقف الإسلامي من بين الأدوات المالية الإسلامية التي لها دور كبير في تحقيق مصلحة المجتمع، وذلك من خلال العناية بكل ما يعتمد عليه هذا المجتمع؛ حيث يساهم الوقف في دعم مختلف المشاريع التنموية (المعيشة، التعليم، الصحة).

1- مفهوم الوقف الإسلامي:

يعرف الوقف على تحويل لجزء من الدخول والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة؛ مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري الذي يعد أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي، وبهذا المعنى فإنه يحدث حركية اقتصادية ايجابية للثروات والدخول لضمان الوصول إلى توزيع توازني اختياري عادل بين أفراد المجتمع وفئاته وطبقاته وأجياله المتتالية، وتبرز مجالات جديدة نوعية في المفاضلة بين الاختيارات الخاصة الفردية والجماعية الخيرية، بين الاستهلاك الفردي والاستهلاك التكافلي، بين الادخار والاستثمار الخاصين والادخار والاستثمار التكافليين الخيريين الذين يتطوران من خلال النمو التراكمي للقطاع الوقفي الذي يعد ضرورة اقتصادية واجتماعية، ومطلب حضاري لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في الاقتصاديات الإسلامي. (صالحي، 2005، الصفحات 184-185)

2- أهمية الوقف: للوقف أهمية كبيرة باعتباره يمثل أهم مبادين البر، تتمثل في: (ملاوي، 2009، صفحة 10)

أن الوقف مصدر تمويل دائم يحقق مصالح خاصة ومنافع عامة؛ حيث يمكن وصف الوقف على أنه وعاء يصب فيه خيرات العباد، ومنبع يفيض بالخيرات على البلاد والعباد، تتحقق به مصالح خاصة ومنافع عامة.

أن الوقف أوسع أبواب الترابط الاجتماعي بما ينسجه داخل المجتمع الإسلامي من خيوط محكمة في التشابك، وعلاقات قوية للترابط، يغذي بعضها بعضًا، تبعث الروح في خلايا المجتمع حتى يصير كالجسد الواحد.

استمرارية الأجر والثواب وتكفير الذنوب لأن أجر الوقف لا ينقطع.

استمرار الانتفاع بالوقف في أوجه الخير، وعدم انقطاع ذلك بانتقال الملكية .

الإسهام في مختلف عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها؛ مما يخفف العبء عن الحكومات، وبخاصة تلك التي تعاني من العجز في ميزانيتها ، كما يسد الفراغ الذي تتركه بعض الدول في مجال الرعاية والخدمات.

3- دور الوقف الإسلامي في التنمية المستدامة: للوقف دور كبير في إحداث التنمية المستدامة، وهذا لما له من أصار تنموية في مختلف مجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها والتي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض.

3-1- دور الوقف في عملية التنمية الاقتصادية:

إن مفهوم التنمية الاقتصادية يركز على المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والاستثمار والمنفعة الكلية والأرباح والادخار وغيرها، ويتمثل دور الوقف في الجانب الاقتصادي من خلال النواحي التالية: (ملاوي، دور الوقف في التنمية المستدامة، 2009، الصفحات 10-12)

يسهم الوقف في العملية الإنتاجية وفي تمويل التنمية وتوفير فرص العمل والتخفيف من عجز الموازنة وتنشيط التجارة الداخلية والاقتصادية والبنية التحتية في الكثير من المناطق وكذلك دوره في تخطيط المدن وإنشائها.

يعمل الوقف على تنمية رأس المال البشري من خلال توفير يد عاملة متخصصة ومتنوعة في مجالات مختلفة، بتنويعه لأشكال الوقف والجهات الموقف عليها.

يعمل الوقف على تعزيز الموازنة العامة للدولة من خلال تكفله بكثير من النفقات التي تثقل كاهل الدولة، وتعد في الوقت نفسه من أهم العوامل التي ترقى بالأمة إلى ركب الحضارة والتطور، بالإضافة إلى أنه يدر دخلاً لا يستهان به من خلال جباية أموال الزكاة.

يعمل الوقف على إعادة توزيع الدخل بين الطبقات؛ مما يؤدي إلى عدم حبسها بأيدي محدودة، وهذا يكون بمثابة عملية لإعادة توزيع المال على الجهات المستفيدة وعدم استئثار المالك به.

يعتبر تمويل المدارس والكليات ومراكز العلم من أموال الوقف بمثابة استثمار في رأس المال البشري لا تقل أهميته عن الاستثمار في رأس المال المادي.

يعمل الوقف على تأمين جزء من رأس المال الإنتاجي، فوقف المدارس ودور العلم هو شكل من أشكال رأس المال المادي اللازم لإنتاج مخرجات العملية التعليمية.

يعمل الوقف على إيجاد مصادر دخل للفقراء والمساكين والعاجزين عن العمل والأرامل والأيتام وغيرهم من المحتاجين؛ مما يغطي حاجاتهم الأساسية، هذا ما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة لهذه الفئات من المجتمع؛ مما قد يزيد من إنتاجيتهم الاقتصادية.

يسهم الوقف في تحويل جزء من دخل الفئات القادرة إلى الفئات المحتاجة، ولأن الميل الحدي للاستهلاك لدى الشرائح الفقيرة مرتفع نسبياً مقارنة معه لدى الفئات الميسورة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي على مختلف أنواع السلع والخدمات في الاقتصاد، وهذا بدوره يساعد في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة كون الاستهلاك يمثل مكوناً من المكونات الرئيسية للدخل القومي.

الوقف والسلوك الادخاري: إن علاقة الوقف بالادخار واضحة من جهة إطلاقه على معنى الحبس ومنع العين الموقوفة عن أنشطة التبادل في السوق، وفي هذا السياق يقصد بالادخار حفظ الأموال الموقوفة وتخزينها وحجزها عن عمليات التداول.

قد يساهم الوقف بتوفير القروض للزراعة والتمويل بالمضاربة لبعض النشاطات التجارية والزراعية؛ مما يساهم في توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاعات الاقتصادية المختلفة. إن هذا بدوره يدفع عجلة النمو الاقتصادي للأمام ويعمل على استحداث فرص عمل جديدة مما يقلل من معدلات البطالة.

3-2- دور الوقف في عملية التنمية الاجتماعية :يركز مفهوم التنمية الاجتماعية على نتائج التنمية على حياة الأفراد والجماعات، ومدى المساهمة في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية؛ حيث أن مفهوم التنمية يتضمن إحداث التغيير والتحول التي تترك بصماتها على حياة الأفراد والجماعات، ومن أبرز أدوار الوقف في عملية التنمية الاجتماعية ما يلي (ملاوي، 2009، الصفحات 13-14):

يساعد الوقف في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وشيوع روح التراحم بين أفراد المجتمع وحمايته من الأمراض الاجتماعية التي تنشأ عادة في المجتمعات التي تسود فيها روح الأنانية المادية، وينتج عنها الصراعات الطبقية بين المستويات الاجتماعي المختلفة؛ مما يعزز روح الانتماء بين أفراد المجتمع وشعورهم بألم جزء من جسد واحد.

يساعد نظام الوقف في تعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي في المجتمع من خلال التضييق على طرق الانحراف؛ فوجود الوقف لرعاية النساء الأرامل والمطلقات يعتبر صيانة لهن وللمجتمع من سلوك دروب الانحراف بسبب الحاجة.

إن الوقف وبشكل خاص الوقف الأهلي أو الذري يعد نوعاً من الادخار الذي يراد به حفظ الأموال الموقوفة وتخزينها وحجزها عن عمليات التداول، وهذا ما يبين مدى اهتمام الجيل الحاضر بمصلحة أولادهم وذريتهم.

يساعد نظام الوقف على تقليص الطبقية في المجتمع، وانتقال الأفراد من طبقة اجتماعية لطبقة اجتماعية أعلى، فمثلاً تعليم الفقراء يساعد على رفع مستوى حياهم الاقتصادية.

يسهم الوقف في مجال التنمية الاجتماعية بتوفيره المدارس و المحاضن الخاصة بالأيتام، وكفالة الفقراء والمساكين والأرامل وأبناء السبيل وغيرهم.

يظهر الوقف الحس التراحمي الذي يملكه المسلم، ويترجمه بشكل عملي في تفاعله مع هموم مجتمعه الكبير؛ مما يعمل على تعزيز روح الانتماء المجتمعي بين أفراد المجتمع.

III- انعكاسات مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة على التطور التكنولوجي والاقتصادي

يشهد التمويل الإسلامي تطورًا ملحوظًا جعله يلعب دورًا استراتيجيًا في دفع عجلة التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي، خاصة في ظل تنامي الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية (Fintech)؛ حيث يساهم التمويل الإسلامي من خلال أدواته ومنهجيته المستندة إلى الشريعة الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عبر توجيه الاستثمارات نحو قطاعات تنموية تحقق أثرًا إيجابيًا على المجتمع والاقتصاد، بما في ذلك التكنولوجيا المالية والاقتصاد الأخضر. وتشير التقديرات إلى أن حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية قد وصل إلى 49 مليار دولار في عام 2020، ومن المتوقع أن ينمو ليصل إلى 128 مليار دولار بحلول عام 2025؛ مما يسهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، لا سيما في الدول النامية(Global Islamic Fintech Report, 2020, P12) .

كما يدعم التمويل الإسلامي الاستثمارات المستدامة التي تركز على القطاعات البيئية مثل الطاقة النظيفة والتكنولوجيا الخضراء؛ حيث تشير البيانات إلى أن الاستثمارات في الطاقة المتجددة وحدها قد بلغت حوالي 50 مليار دولار بين عامي 2015 و2020؛ مما يعكس توجه القطاع نحو دعم الاقتصاد الأخضر، وتعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة (World Bank, 2021, P45)، هذا التوجه ليس مقتصرًا فقط على التأثير البيئي، بل يسهم أيضًا في تعزيز النمو الاقتصادي؛ حيث أظهرت دراسات صادرة عن "Refinitiv" أن الاعتماد على التمويل الإسلامي في بعض الأسواق الناشئة قد أسهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة وصلت إلى 5% سنويًا في بعض الدول مثل ماليزيا وإندونيسيا (Refinitiv, 2021, P27) .

يشير هذا إلى أن التمويل الإسلامي، من خلال دعمه للتكنولوجيا المالية والشمول المالي، يمثل أداة فعّالة لتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي الشامل. ومن المتوقع أن يزيد تأثيره عبر أربع جوانب رئيسية :التكنولوجيا المالية والشمول المالي؛ حيث تعزز التكنولوجيا المالية من وصول الأفراد إلى الخدمات المصرفية؛ الابتكار في الخدمات المالية الإسلامية الذي يسهم في توفير منتجات جديدة تلبي احتياجات السوق المعاصرة؛ التأثير الاقتصادي الذي يتجلى في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودفع عجلة الاقتصاد؛ وأخيرًا، التكنولوجيا المالية وتطوير الاقتصاد الأخضر؛ مما يشير إلى التزام التمويل الإسلامي بتعزيز الاستدامة البيئية عبر توجيه الاستثمارات نحو مشاريع صديقة للبيئة.

وفيما يلي تفصيل في هذه الجوانب الأربعة (ISRA, 2023, PP1018-1022):

أولا- التكنولوجيا المالية والشمول المالي:

يُعتبر الشمول المالي من أبرز الأهداف التي يسعى التمويل الإسلامي لتحقيقها، خاصة في الدول النامية. توفر التكنولوجيا المالية أدوات فعالة للوصول إلى شرائح واسعة من السكان غير المشمولين بالنظام المصرفي التقليدي. تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 1.7 مليار شخص عالميًا يفتقرون إلى الوصول للخدمات المصرفية، ومع ذلك يمتلك 1.1 مليار منهم هواتف ذكية أو اتصال بالإنترنت. هنا، تظهر أهمية التكنولوجيا المالية الإسلامية، التي تقدم حلولاً مبتكرة مثل

التمويل الجماعي والإقراض بين الأفراد عبر تطبيقات الهواتف الذكية ومنصات إلكترونية مخصصة؛ مما يمكّن فئات كبيرة من الحصول على التمويل. في دول إسلامية نامية مثل إندونيسيا ونيجيريا وبنغلاديش، تساعد هذه الأدوات في سد فجوة الشمول المالي؛ حيث تُظهر بيانات Global Findex Database (2021)، والموضحة أدناه، أن نسبة انتشار الهواتف الذكية مرتفعة بما يكفي لتكون جسرًا لتحقيق الشمول المالي. هذه الجهود تعزز من قدرة التمويل الإسلامي على تحسين وصول الأفراد إلى الخدمات المالية؛ مما يسهم في تقليل الفجوة بين النظام المالي الرسمي والفئات المهمشة.

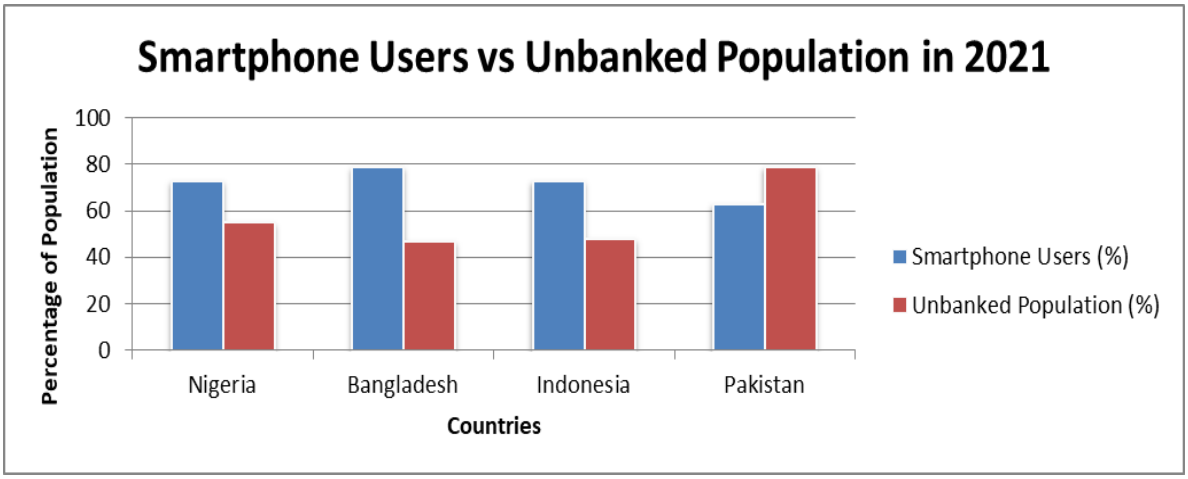

يشير الرسم البياني أعلاه فرصًا واعدة للتكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول المختارة. في نيجيريا، تصل نسبة مستخدمي الهواتف الذكية إلى 73%، بينما يبقى 55% من السكان المحرومين من الخدمات المصرفية؛ مما يعكس فرصة كبيرة للتكنولوجيا المالية الإسلامية للوصول إلى هذه الفئة باستخدام الهواتف الذكية المنتشرة. أما بنغلاديش، فتُظهر أعلى نسبة لمستخدمي الهواتف الذكية (79%) مقابل 47% من السكان غير المشمولين بالخدمات المصرفية؛ مما يعكس إمكانيات قوية لزيادة الشمول المالي عبر منصات تستهدف هذه الفئة باستخدام الأجهزة الذكية. وفي إندونيسيا، نلاحظ توازنًا نسبيًا بين نسبة مستخدمي الهواتف الذكية (73%) ونسبة السكان المحرومين من الخدمات المصرفية (48%)؛ مما يظهر فرصة لتطوير حلول تكنولوجية تستهدف توسيع نطاق الشمول المالي. أما باكستان، فتُظهر أعلى نسبة للسكان غير المشمولين بالخدمات المصرفية (79%) مع نسبة انتشار للهواتف الذكية تصل إلى 63%؛ مما يشير إلى حاجة ماسة لتطوير حلول مالية رقمية تستفيد من الانتشار المتزايد للهواتف الذكية لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية. هذا التباين بين انتشار الهواتف الذكية والنسبة المرتفعة للسكان المحرومين من الخدمات المصرفية في هذه الدول يؤكد على ضرورة حلول مبتكرة للتكنولوجيا المالية الإسلامية؛ مما يعزز دورها في تحسين الشمول المالي خاصة في المناطق التي تفتقر إلى الوصول للخدمات المالية التقليدية.

ثانيا– الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية

أسهمت التكنولوجيا المالية وقطاعاتها المختلفة في دفع عجلة الابتكار داخل التمويل الإسلامي، ما ساعد على توفير منتجات مالية جديدة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. يعتبر التمويل الجماعي ومنصات الإقراض بين الأفراد من أبرز الابتكارات في هذا المجال. على سبيل المثال، في ماليزيا، زاد عدد منصات الإقراض المرخصة من 3 منصات في عام 2018 إلى 11 منصة بنهاية عام 2022؛ مما يعكس النمو السريع لهذه الصناعة ودورها في تقديم حلول تمويلية منخفضة التكلفة للفئات التي لا تتمتع بتاريخ ائتماني قوي. هذه الابتكارات ليست فقط وسيلة لتقديم خدمات مالية ميسورة التكلفة، بل تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العمود

الفقري للاقتصاد. يُظهر الرسم البياني المقدم من Securities Commission Malaysia (2022) النمو المتسارع لهذه المنصات حساب الأدوات التمويلية التقليدية؛ مما يعكس أهمية الابتكار المالي في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، ودعم الاقتصاد بشكل شامل.

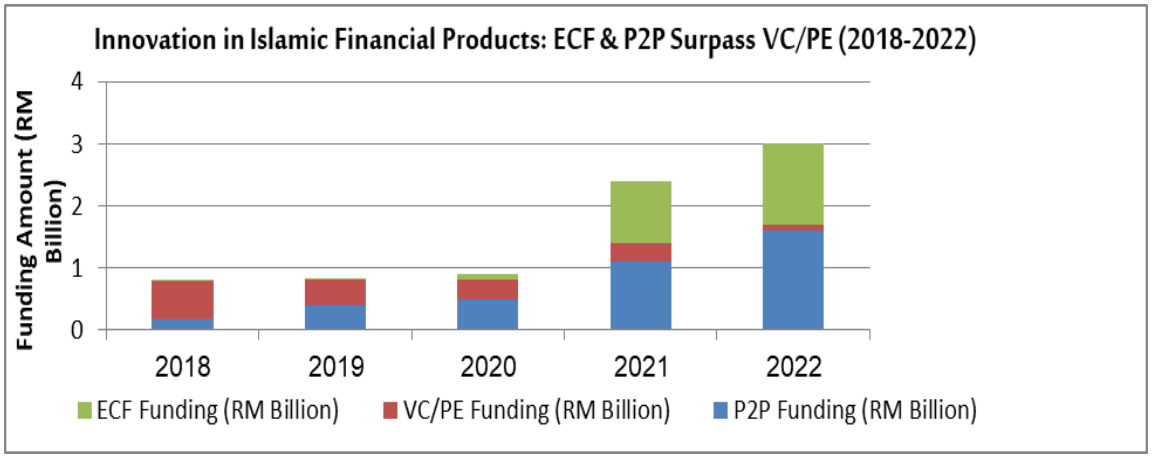

يعكس الرسم البياني أعلاه مدى إمكانية تأثر المنتجات المالية الإسلامية بالابتكار، وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي، من خلال تنويع أدوات التمويل البديل التي باتت تتجاوز الأطر التقليدية، في السنوات الأخيرة، شهدت ماليزيا نموًا كبيرًا في التمويل عبر أدوات مبتكرة مثل التمويل الجماعي للأسهم (ECF) والإقراض بين الأفراد (P2P)؛ حيث تجاوزت هذه الأدوات التمويلية رأس المال الاستثماري التقليدي (VC/PE) من حيث حجم التمويل الموجه إلى الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة. هذا التحول يعكس رغبة متزايدة من المستثمرين والشركات في الاعتماد على أدوات تمويلية تتماشى مع احتياجات الاقتصاد الحديث، وتوفر مرونة وكفاءة أكبر من النماذج التقليدية.

قد تسهم هذه الابتكارات في الأدوات المالية الإسلامية في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الشمول المالي، وتوفير قنوات تمويل بديلة تدعم قطاعات حيوية في الاقتصاد، كما أن انتشار هذه الأدوات يعكس تحولًا نحو نموذج تمويلي مستدام يدعم أهداف التنمية الاقتصادية، ويتيح للشركات الصغيرة والناشئة فرصًا أكبر للنمو والاستمرارية. في سياق تطور أدوات المالية الإسلامية، يمكن اعتبار هذه المنتجات المبتكرة كركيزة أساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية؛ مما يُسهم في خلق بيئة داعمة للابتكار الاقتصادي، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولية واستدامة.

ثالثا– التأثير الاقتصادي

تعمل التكنولوجيا المالية الإسلامية كأداة فعالة في دعم النمو الاقتصادي من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية للمصارف عن طريق تقليل التكاليف في العمليات المصرفية، وفقًا لتقرير Islamic Finance Development Report، بلغ حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية حوالي 49 مليار دولار في عام 2020، ومن المتوقع أن يصل إلى 128 مليار دولار بحلول عام ، كما وهو موضح في التمثيل البياني أدناه، هذا النمو يعكس الطلب المتزايد على حلول مالية رقمية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعكس في نفس الوقت النمو الكبير لدور التكنولوجيا المالية في دفع عجلة النمو الاقتصادي الشامل؛ حيث أن هذه الابتكارات تعمل على تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد من خلال تمويلها؛ حيث ساهمت منصات التكنولوجيا المالية في إندونيسيا، على سبيل المثال، في تمويل مشاريع صغيرة بمليارات الدولارات؛ مما أدى إلى تحسين الشمول الاقتصادي. كما يدعم نموذج "التنافس التعاوني" أو Co–opetition، الذي

يشجع على التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية وشركات التكنولوجيا المالية، على تعزيز الكفاءة وخفض التكاليف التشغيلية؛ مما يدفع النمو الاقتصادي المستدام ويدعم أهداف التنمية المستدامة.

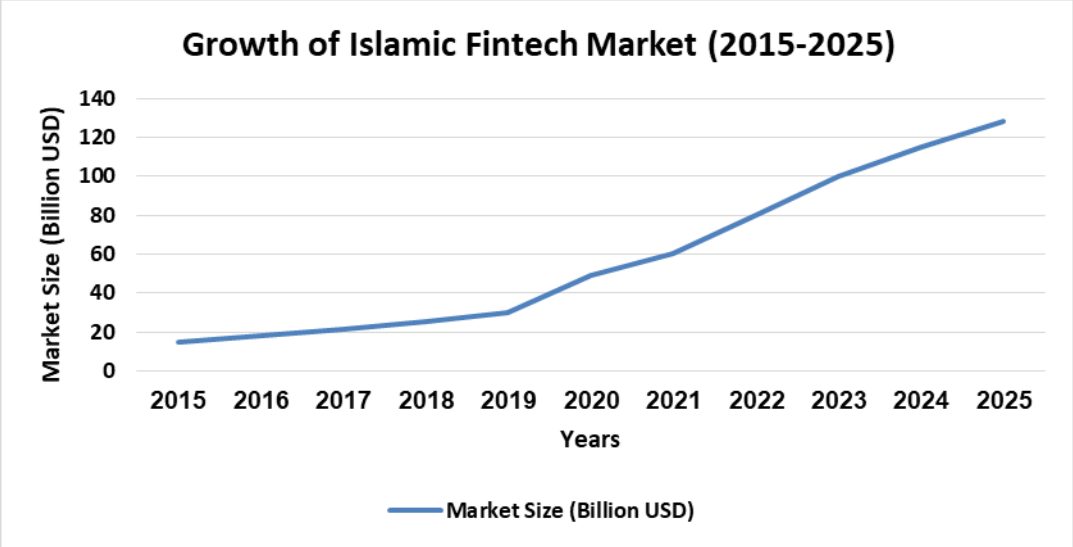

يوضح التمثيل البياني أعلاه النمو المطرد لسوق التكنولوجيا المالية الإسلامية على مدى العقد الأخير والتوقعات المستقبلية حتى عام 2025، بدأت قيمة السوق بحوالي 15 مليار دولار في عام 2015، وارتفعت تدريجيًا لتصل إلى 49 مليار دولار في عام 2020، وهي نقطة مهمة تمثل طفرة ملحوظة نتيجة التوسع السريع للتكنولوجيا المالية واعتمادها في العديد من الدول الإسلامية خاصة خلال فترة جائحة كوفيد-19. وفقًا للتوقعات، سيستمر هذا النمو ليصل إلى 128 مليار دولار بحلول عام 2025؛ مما يعكس الإمكانات الكبيرة للتكنولوجيا المالية الإسلامية في دعم القطاعات الاقتصادية؛ ومن العوامل المؤثرة في هذا النمو، ما يلي:

الطلب المتزايد على الحلول المالية الرقمية :هناك تزايد في طلب الأفراد والشركات على خدمات مالية رقمية تتماشى مع الشريعة الإسلامية، خاصة في دول مثل إندونيسيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية. هذا الطلب يساعد على توسيع قاعدة المستخدمين وزيادة حجم السوق.

دعم البنوك والمؤسسات المالية التقليدية : العديد من البنوك الإسلامية بدأت بتبني التكنولوجيا المالية لتعزيز تنافسيتها؛ حيث تعتمد على منصات التمويل الجماعي والإقراض الرقمي؛ مما يسهم في زيادة انتشار الخدمات المالية الإسلامية.

الابتكار في المنتجات المالية :أسهمت الأدوات المبتكرة مثل التمويل الجماعي وصكوك الاستثمار في تلبية احتياجات العملاء الراغبين في حلول مالية إسلامية، هذا الابتكار يعزز من مرونة السوق ويجذب شريحة أكبر من المستخدمين.

بناء على ما سبق يمكن القول أن هناك إمكانيات واسعة لنمو سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية، هذا ما يعزز دوره كأداة اقتصادية مهمة قادرة على تحقيق الشمول المالي ودعم التنمية المستدامة، كما يشير هذا النمو إلى حاجة الأسواق الإسلامية إلى مزيد من الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والإطار القانوني لتلبية الطلب المتزايد ودعم الابتكار.

رابعا- التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطوير الاقتصاد الأخضر

تشجع التكنولوجيا المالية الإسلامية الاستثمارات المستدامة ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر؛ وذلك من خلال أدوات تمويل مبتكرة مثل الصكوك الخضراء وصكوك الاستثمار المستدام والمسؤول (SRI)، قادت دول مثل إندونيسيا وماليزيا هذا التوجه الريادي؛ حيث أصدرت إندونيسيا أول صكوك خضراء لها في عام 2018 بقيمة 1.25 مليار دولار، لدعم مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية

المستدامة. في المقابل، أصدرت ماليزيا صكوكًا خضراء بقيمة 1.1 مليار دولار ضمن إطار التمويل المستدام؛ مما يعكس التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر تمويل مشاريع صديقة للبيئة.

وفقًا لتقارير صادرة عن وزارة المالية الإندونيسية وهيئة الأوراق المالية في ماليزيا (2021)، أصبحت الصكوك الخضراء أداة مالية رئيسية لتوجيه رأس المال نحو مشاريع تهدف إلى الحد من التأثير البيئي السلبي. حيث توفر هذه الأدوات حلاً مبتكرًا لجمع التمويل اللازم لمشاريع الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الخضراء، وإدارة الموارد الطبيعية. كما تسهم هذه الصكوك في بناء اقتصاد مستدام من خلال تقليل انبعاثات الكربون، وتعزيز الكفاءة البيئية، وتشجيع الممارسات المستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

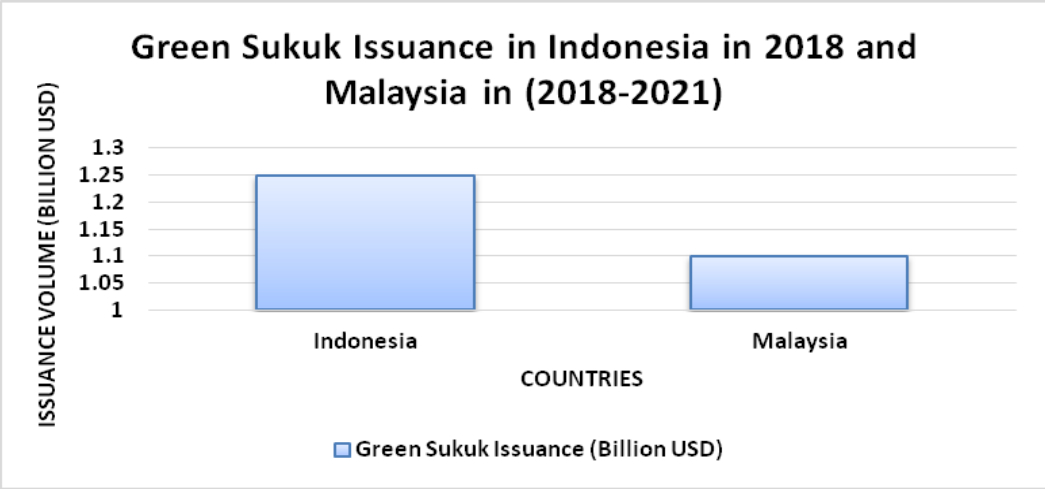

على سبيل المثال لا الحصر للأدوات المالية الإسلامية الصديقة للبيئة، نجد من خلال التمثيل البياني أعلاه، والذي يعكس ريادة إندونيسيا وماليزيا في استخدام الصكوك الخضراء كأداة مالية مبتكرة لدعم الاقتصاد الأخضر. تُظهر البيانات إصدار إندونيسيا لصكوك خضراء بقيمة 1.25 مليار دولار؛ مما يجعلها في مقدمة الدول التي تعتمد على هذه الأدوات لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة. من جهة أخرى، أصدرت ماليزيا صكوكًا خضراء بقيمة 1.1 مليار دولار، ما يعكس التزامها بتمويل مشاريع صديقة للبيئة وتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للتمويل الإسلامي المستدام. تسهم هذه الإصدارات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توجيه رأس المال نحو مشاريع تهدف إلى الحد من التأثير البيئي السلبي وتعزيز الكفاءة البيئية. يعكس اعتماد البلدين على الصكوك الخضراء التزامهما بتطوير بنية تحتية مالية مستدامة؛ حيث تسعى إندونيسيا إلى جذب الاستثمارات الدولية لدعم مشاريعها البيئية، في حين تركز ماليزيا على تعزيز شمولية التمويل المستدام. يمثل هذا التوجه فرصة كبيرة لتوسيع نطاق استخدام الصكوك الخضراء لتشمل قطاعات اقتصادية أخرى مثل التكنولوجيا الخضراء وإدارة الموارد الطبيعية؛ مما يدعم الاستدامة البيئية على المدى الطويل، ويعزز من دور التمويل الإسلامي في بناء اقتصاد صديق للبيئة.

بناء على ما سبق يمكن القول أن التمويل الإسلامي أداة فعّالة لدعم التنمية المستدامة من خلال تأثيره الملموس على التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي؛ حيث يعمل على تحقيق الشمول المالي، تشجيع الابتكار، وتعزيز الاقتصاد الأخضر. في هذا الإطار، أظهرت التكنولوجيا المالية الإسلامية إمكانات كبيرة في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة مصرفيًا، خاصة في الدول النامية مثل إندونيسيا وبنغلاديش ونيجيريا، أين تتيح أدوات مثل التمويل الجماعي ومنصات الإقراض بين الأفراد حلولاً مبتكرة تلبي احتياجات هذه الفئات، معتمدة على انتشار الهواتف الذكية وزيادة الاتصال الرقمي.

علاوة على ذلك، يعكس النمو المطرد لسوق التكنولوجيا المالية الإسلامية، الذي يتوقع أن يصل إلى 128 مليار دولار بحلول عام 2025، ديناميكية هذا القطاع ودوره في تعزيز الكفاءة التشغيلية للشركات والمساهمة في تنمية الاقتصادات المحلية. يُبرز هذا النمو الطلب المتزايد على حلول مالية رقمية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والدعم المتزايد من البنوك والمؤسسات التقليدية لتبني التكنولوجيا المالية بهدف تلبية رغبات عملائها المتغيرة باستمرار، من جهة أخرى، يمثل الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية أحد المحاور الرئيسية لدعم النمو الاقتصادي؛ حيث تفوقت أدوات التمويل الجماعي والإقراض بين الأفراد على رأس المال الاستثماري التقليدي في حجم التمويل؛ مما يعكس تحولًا نحو نماذج تمويلية أكثر كفاءة وشمولية. تُظهر هذه الأدوات مرونة وقدرة على تلبية احتياجات الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية.

أخيرًا، يعكس دور الصكوك الخضراء في إندونيسيا وماليزيا إمكانية التمويل الإسلامي بتحقيق الاستدامة البيئية؛ حيث تمثل هذه الصكوك وسيلة فعالة لتوجيه التمويل نحو مشاريع تهدف إلى الحد من التأثيرات البيئية السلبية، وتعزز التحول نحو الاقتصاد الأخضر. إن الاعتماد المتزايد على هذه الأدوات يُظهر قدرة التمويل الإسلامي على تحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

من خلال هذه الجوانب، يتضح أن التمويل الإسلامي ليس مجرد أداة مالية، بل هو نظام شامل قادر على تحفيز التنمية المستدامة من خلال دعم التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي بطريقة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأهداف التنمية المستدامة.

وعليه، وبناء على ما تم التوصل إليه، تشير النتائج إلى أن التمويل الإسلامي يعزز التنمية المستدامة من خلال توجيه الاستثمارات نحو مشاريع تركز على التكنولوجيا المالية والاقتصاد الأخضر، تتفق هذه النتائج مع دراسات سابقة مثل تقرير World Bank (2021) الذي أبرز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الاستثمارات البيئية والاجتماعية، مع ذلك، هناك تحديات مثل غياب إطار تنظيمي عالمي موحد وارتفاع تكاليف التكنولوجيا في بعض الدول النامية. للمضي قدمًا، ينبغي تطوير نظم تشريعية وتنظيمية تعزز تطبيقات التكنولوجيا المالية الإسلامية، مع التركيز على تحسين البنية التحتية الرقمية لدعم توسع السوق.

الخاتمة

توصّلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة التي تسلّط الضوء على دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة وتأثيره الإيجابي على التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي؛ يبرز التمويل الإسلامي كأداة مالية متكاملة تتمتع بقدرة كبيرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية التي ترتكز على العدالة الاجتماعية، الاستدامة البيئية، والمشاركة الاقتصادية. أشارت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية الإسلامية (Fintech) قد شهدت نموًا ملحوظًا؛ حيث توقّع وفق تقرير Global Islamic Fintech Report (2020) أن يصل حجم السوق إلى 128 مليار دولار بحلول عام 2025؛ مما يعكس إمكاناتها الكبيرة في توسيع نطاق الشمول المالي وتحفيز النمو الاقتصادي في الأسواق النامية.

من جهة أخرى، أكّدت النتائج على أهمية الأدوات المالية المبتكرة مثل الصكوك الخضراء وصكوك الاستثمار المستدام والمسؤول (SRI) في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة وتعزيز الاقتصاد الأخضر، وهو ما تجلّى في تجربة دول مثل إندونيسيا وماليزيا. كما أوضحت الدراسة أن هذه الأدوات تُسهم في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز الكفاءة البيئية؛ مما يجعلها ركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية.

رغم هذه الإيجابيات، تواجه منظومة التمويل الإسلامي تحديات عدة مثل غياب الإطار التنظيمي الموحد عالميًا، وضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية لدعم التكنولوجيا المالية. بناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تطوير السياسات التنظيمية والتشريعية لدعم انتشار الأدوات المالية الإسلامية وتعزيز الابتكار المالي، كما تدعو إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات البيئية والتكنولوجية لضمان استمرار دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة.

تفتح هذه الدراسة آفاقًا واسعة للبحث المستقبلي؛ حيث يمكن التوسّع في دراسة الأثر طويل الأجل للتكنولوجيا المالية الإسلامية على الاقتصاد الكلي، واستكشاف العلاقة بين التمويل الإسلامي والابتكار التكنولوجي في سياقات مختلفة. علاوة على ذلك، يُعد دمج التمويل الإسلامي مع الثورة الصناعية الرابعة وإطار الاقتصاد الأخضر مجالًا واعدًا للتطوير والبحث.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أحمد إبراهيم ملاوي. (2009). دور الوقف في التنمية المستدامة. المؤتمر الثالث للأوقاف، الوقف الإسلامي، اقتصاد وإدارة وبناء حضارة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

أشرف محمد دوابه. (2007). دراسات في التمويل الإسلامي (المجلد 1). القاهرة، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

أمال رحمان، عائشة سلمى كيحلي، وعقبة عبد اللاوي. (2020). الصكوك الخضراء كخيار لتمويل الاستثمار في الطاقات المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال.

بلعسري حسين، وأورامو حمو. (2022). إمكانية الاستفادة من الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة بالمغرب. مجلة بيت المشورة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، العدد 17.

بن زيد ربيعة، وبخالد عائشة. (2013). دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية المستدامة. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية.

حشيش أميرة، وشعيب يونس. (2022). الصكوك الوقفية كأداة لتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة عرض تجارب دولية مع الإسقاط على الجزائر. التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة.

زحل حفاظ، والشريف عمر. (2018). أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا. مجلة اقتصاد المال والأعمال.

صالح صالحي. (2005). الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي. مجلة العلوم الإنسانية.

محمد قويدري، وفاطمة الزهراء سبع. (2018). أساسيات صيغ التمويل المطبقة في الاقتصاد الإسلامي. مجلة التراث، المجلد 8، العدد 1.

هناء حلاسة، ومعمر طرايش. (2024). الطاقة المستدامة ودورها في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2021. مجلة آفاق علمية، المجلد 16، العدد 1.

جيلالي بن حاج، وفتيحة مغراوة. (2017). التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي: دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات.

حسين محمد سمحان. (1996). معايير التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية.

شرقي إبراهيم قدور. (2023). إشكالية التنمية المستدامة: رؤية في التحديات والاستراتيجيات. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 1.

عائشة ساسي إيمان، ومحمد فرحي. (2023). كفاءة التمويل الإسلامي في التخفيف من تذبذبات النظام المالي. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 1.

علي بايزيد. (2022). التنمية المستدامة، مفهومها وأبعادها ومؤشراتها: حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 2.

المراجع باللغة الأجنبية

Ahmed, H. (2011). **Maqasid Al-Shari'ah and Islamic Financial Products**: A Framework for Assessment. Islamic Finance Review, 2(1).

Bennett, M. (2018). **Islamic Green Finance: Development, Challenges**, and Future Opportunities. World Bank Publications.

De Brouwer, G. (2009). **Sustainability in Financial Systems: Principles and Practices**. Journal of Financial Sustainability, 15(3).

Fahad, S., & Bulut, M. (2024). I**slamic Finance and Sustainable Development: Theoretical and Empirical Insights.** Journal of Islamic Economics, 12(1).

Global Islamic Fintech Report. (2020). **The State of Islamic Fintech in 2020 and Beyond. DinarStandard**.

Islamic Finance Development Report. (2021). **Driving the Islamic Economy through Technology**. Refinitiv and ICD.

ISRA (2023)**, Islamic financial system « principles & operations**,3 rd edition, INCEIF UNIVERSITY

Kammer, A., Norat, M., Piñón, M., Prasad, A., & Towe, C. (2015). **Islamic Finance: Opportunities, Challenges, and Policy Implications.** International Monetary Fund.

Kismawadi, E. R. (2024**). Integrating Islamic Finance with Industry 5.0 for Sustainable Development**. Journal of Advanced Islamic Finance, 10(3).

Muharam, A. S., & Osman, D. (2024). **Blockchain Technology in Islamic Social Finance: Enhancing Transparency and Efficiency.** Journal of Islamic Fintech, 9(2).

Securities Commission Malaysia. (2022). **Annual Report 2022: Insights into P2P Lending Platforms**. Kuala Lumpur: Securities Commission Malaysia.

World Bank. (2021). **Investing in Renewable Energy in Emerging Markets.** World Bank Publications.

Yunus, K., Yusuf, T. O., & Muharam, A. S. (2024). **Shari'ah-Compliant Investments and Their Role in Sustainable Development**. Journal of Green Finance, 11(4).

Yusuf, T. O., Ismail, A., & Hassan, S. (2024). **Islamic Financial Institutions and Their Role in Achieving Financial Inclusion.** Journal of Islamic Banking and Finance, 15(1).

Zaid, A., & Sharif, H. (2018). **The Role of Green Sukuk in Financing Sustainable Projects**. Islamic Finance Review, 6(2).